



الشباب والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة اجتماعية)

مجد الدين خمّش

رئيس قسم علم الاجتماع - أستاذ علم الاجتماع

الجامعة الأردنية - عمان

mkhamesh@ju.edu.jo

ملخص -

الهدف الأساسي من هذا البحث دراسة وتحليل واقع المشاركة السياسية للشباب الأردني من الجنسين ، وجميعهم من الشباب المنتج إقتصاديا ؛ فقد أنشئوا مشاريع إنتاجية صغيرة (مايكروية الطابع) خاصة بهم في محافظة العاصمة، عمان . استخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وجمعت المعلومات بواسطة الاستبيان من عينة تتكون من 300 شاب وفتاة من الذين أنشئوا مشاريع إنتاجية مايكروية خاصة بهم في منطقة الدراسة ، وغالبيتهم في الفئة العمرية 25-29 سنة .

ويتضح من نتائج البحث أن 7،32% من المبحوثين قاموا بالتصويت في انتخابات 2010م ، غالبيتهم ، أو 4،65% منهم صوتوا لمرشح من العشيرة ، وذكر 5،2% منهم أنهم صوتوا لسيدة . وقد شاركت الاناث في التصويت بنسبة أكبر قليلا من الذكور . فقد ذكر 2،34% من المبحوثين الاناث قيامهن بالتصويت في هذه الانتخابات مقابل 8،31% من الذكور . كما زادت نسبة الاناث اللاتي صوتن لسيدة من المرشحين والمرشحات عن نسبة الذكور الذين ذكرو ذلك . لكن الفروق في النسب المؤنوية بين الذكور والاناث صغيرة ، وغير دالة احصائيا .

المفاهيم الأساسية -

الشباب ، المشاريع المايكروية ، المشاركة السياسية ، التصويت في الانتخابات ، التفضيلات الانتخابية .

Title of Study : Youths and Political Participation in Jordan : A Sociological Study

ABSTRACT -

The main goal of this study is to research and analyze Jordanian youths who have established income – generating small projects (micro in nature) in Amman area . Sample consisted of 300 youths from greater Amman area- all owners of micro projects .The type and nature of the projects , and their effects on the lives of youths and their families . Monthly income , and employment opportunities resulting from these projects were documented .

Sample survey methodology was used , and data were collected by means of a structured questionnaire prepared by the researchers . The sample consists of 300 male and female youths who established income generating small (micro) projects in different locations of Amman area , and who are currently operating these projects .

Findings reveal that female respondents participated in this election by voting more than male, but differences in percentages are small , and not significant .34.2% of female respondents mentioned that they voted in this election , but only 31.8% of males mentioned that . The majority of both male and female respondents mentioned that they voted for a male relative , or clan member. In addition , percentage of females who mentioned that they voted for a lady candidate is a little larger than that of males .

Key concepts –

Youths, micro projects, political participation , voting , political preferences .

تمهيد

المشاركة السياسية مجموعة من الأنشطة والممارسات القانونية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير على القرارات السياسية في المجتمع ، ويشمل ذلك الانخراط في الأحزاب السياسية ، والمشاركة في الحملات الانتخابية ، والترشح للمقاعد البرلمانية ، أو الهيئات الإدارية ، والتصويت في الانتخابات البلدية والبرلمانية ، وانتخابات منظمات المجتمع المدني . وهو ما يؤكد عليه قوي بوحنية وآخرون (بوحنية وآخرون ، 2012: 32) إذ يعتبر التصويت آلية أساسية يستخدمها المواطنون في كثير من البلدان لاختيار قادتهم ، ولاتخاذ القرارات في القضايا المهمة . فهو بالتالي أداة يتمكن الأفراد من خلالها من

التأثير على القرارات الحكومية . كما أن التصويت يعطي شرعية للمنتخبين ، وينشط الاحساس لدى المصوّت ، أو المقترح بانتمائه للمجتمع ، ومشاركته في تقرير من يتخذ القرارات فيه . ويضيف البعض أشكالاً أخرى للمشاركة السياسية مثل الاعتصامات والاحتجاجات ، والانضمام إلى جماعات المصلحة . لكن مع ذلك تبقى عملية التصويت النيابية من المؤشرات الأساسية للمشاركة السياسية (Almond and Verba ,1963) .

• البحث الحالي جزء من مشروع بحثي واسع النطاق نفذ في عمان ، الأردن عام 2011-2012 بدعم مالي من صندوق دعم البحث العلمي - عمان .

** عميد كلية الآداب (سابقاً) - الجامعة الأردنية - عمان .

حالياً أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية - عمان .

ويرى حمدي حسن (حسن ، 2011) أن هذا الفهم نخبوي ، ومحدود ، وهو يميز أربعة اتجاهات في تعريف المشاركة السياسية تبعاً للهدف منها - ملتقياً في ذلك مع توريل (Teorell,2006) - ، وهي :

- المشاركة كمحاولات للتأثير في اختيار المسؤولين الحكوميين

ويتميز هذا النموذج للمشاركة السياسية عن مجرد التصويت ، وهو ما يعتبره حسن فهماً نخبويًا للمشاركة السياسية . ويتم النظر إلى المشاركة السياسية من خلال هذا النموذج باعتبارها أداة يحاول المواطنون من خلالها جعل النظام السياسي أكثر استجابة لمصالحهم وآرائهم .

- المشاركة السياسية باعتبارها إنخراطاً في صنع القرار

ويتطلب هذا النموذج تطبيقاً ديمقراطياً كاملاً بحيث ينخرط الفرد بشكل مباشر في عملية صنع القرار ، ما يعني عدم تفويض سلطة القرار ، وقيام الأفراد بالمشاركة في القرار بأنفسهم . والملاحظ أن هذا النموذج من الصعب تطبيقه إلا في الأحياء المحلية الصغيرة ، وأماكن العمل حيث يقوم الموظفون ، أو المواطنون بمناقشة قضاياهم ، واقتراح الحلول المناسبة لها ، ومتابعة تنفيذها بأنفسهم .

- المشاركة السياسية باعتبارها نقاشاً سياسياً

يوضح حمدي حسن (حسن، 2011 : 129-130) أن التحدي الأكبر الذي يواجه المشاركة السياسية التعامل مع التفضيلات العامة للمواطن ، وتجميعها على شكل اختيار عام جماعي . ويركز أنصار هذا الاتجاه على عملية تشكيل الرأي العام ، وصياغته . فهم يهتمون بعملية صنع القرار التي تعطي فرصاً أكبر للأفراد من أجل النقاش والحوار السياسي حتى يسهل التوصل إلى قرار يمثل الخيارات العامة .

وتدرج الأمم المتحدة المشاركة السياسية بوصفها حقاً من حقوق الفرد في التنمية باعتبارها أحد حقوق الإنسان ، كما تنظر لها نظرة شمولية بحيث تشمل أبعاداً اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، وسياسية تهدف إلى تطوير

رفاهية الإنسان بشكل مستدام . حيث أن التنمية البشرية تعني زيادة فرص الناس وقدراتهم ، وخياراتهم ، ومواردهم ليعيشوا حياة طويلة وصحية. وأن يتحصلوا على أكبر قدر من المعرفة والمهارات ، وأن يكون بمقدورهم الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق (خمش ، 2006) . بحيث تصبح المشاركة السياسية ضرورية بدونها من الصعب تحقيق غالية أهداف ومطالب التنمية ، ومن ضمنها المشاركة السياسية لفئات المجتمع ، لا سيما الشباب .

الشباب والمشاركة السياسية

دعم المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية الذي نظّمته اليونسكو في استكهولم عام 1998 حق الشباب في المشاركة السياسية الواسعة . والتعريف الحديث للشباب حسب الأمم المتحدة هم الفئة العمرية من 18-29 سنة . وبحسب نظريات التنمية السياسية لم يعد الشباب جمهوراً كبيراً سلبياً يتلقى ، القرارات ، والسياسات ، وإنما هم فاعلون منتجون لهذه القرارات والسياسات. وحين يدخلون في جماعات منظمة للمشاركة السياسية يتحولون إلى صناع للقرار . ومن خلال أعداد الشباب الكبيرة ، وقدراتهم الإنتاجية يرتقي وعيهم الاجتماعي والسياسي ، ويزداد إهتمامهم بما يجري حولهم من تطورات ، كما تزداد معرفتهم بالشخصيات السياسية في المجتمع ، لا سيما الوزراء ، والنواب ، والأعيان بحيث يطورون اتجاهات ، ومواقف نحو بعضهم تجعلهم يشاركون في الحملات الانتخابية لبعض المرشحين ، وتدفعهم للتصويت يوم الانتخابات . ومع ذلك فإن هناك نسبة كبيرة من المواطنين ، وبخاصة الشباب المسجلون في القوائم الانتخابية الرسمية الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات في عديد من البلدان لا يقومون بذلك. بعضهم يستخرج البطاقة الانتخابية ، وبعضهم لا يقوم بذلك . وحتى من بين من يستخرج البطاقة الانتخابية فإن نسبة منهم تتقاعس عن الذهاب إلى مراكز الاقتراع يوم الانتخابات ، ويختارون عدم ممارسة حقهم في التأثير على القرارات السياسية نتيجة عدم قيامهم باختيار من يمثلهم في المجالس النيابية ، وغيرها . ومثل هذه السلبية من بعض الناخبين تضعف القوة التمثيلية لأعضاء المجالس المنتخبة . مما يدفع عديد من الدول للقيام بحملات مكثفة ، وتنفيذ برامج واسعة للتنمية السياسية لحث المواطنين على المشاركة في التصويت .

المشاركة السياسية في الأردن

يُنظر إلى المشاركة السياسية في الأردن على إنها قيام المواطنين بممارسة حقهم في التأثير على القرار السياسي في المجتمع من خلال الترشح للمجالس المنتخبة مثل مجلس النواب ، ومجالس النقابات ، والمجالس البلدية ، والهيئات الإدارية في منظمات المجتمع المدني . كذلك قيامهم بالتصويت في

الانتخابات سواء أكانت نيابية أم بلدية ، أم حزبية . فالتصويت آلية يستخدمها المواطنون في الأردن ، وفي عديد من البلدان لاختيار قادتهم ، واتخاذ القرارات في القضايا العامة . فهو بالتالي وسيلة مهمة وأساسية تمكن الأفراد من التأثير على القرارات الحكومية ، وعلى قرارات هيئاتهم المنتخبة . كما أن التصويت يعطي شرعية ، ومصداقية للقرارات ، وللهيئة المنتخبة ، ويزيد الاحساس لدى المصوّت بانتمائه للمجتمع ، ودوره في تحديد متخذي القرار في هذا المجتمع . وبالنسبة للشباب ، وبخاصة في الفئة العمرية 18-29 سنة حسب

التعريف الجديد للأمم المتحدة فإن مشاركتهم السياسية حق من حقوقهم ، كما هو مطلب من مطالب الدول في إحداث التنمية السياسية والاجتماعية من خلال زيادة مشاركة الشباب في الترشح للمناصب السياسية ، وفي التصويت في الانتخابات ، وبخاصة الانتخابات النيابية . وتدعم الحكومات الأردنية مطالب تمكين الشباب ، وزيادة مشاركتهم السياسية ، وتقوم بجهود منظمة في هذا الاتجاه حيث يستجيب الشباب المنتج ، المستقل ماليا عن الأسرة ، أصحاب المهن والوظائف أكثر من غيرهم من الشباب غير العامل (مثل الطلبة في المدارس والجامعات) لمثل هذه الجهود الحكومية . فيقبلون على المشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين الذين يمثلونهم ، كما أنهم يقبلون على التصويت أكثر من غيرهم من الشباب من غير المنتجين .

و يتضح من نتائج الدراسات الميدانية والتقارير الوطنية والدولية الدور الكبير للمشاريع الإنتاجية الصغيرة المدرة للدخل بأشكالها المتنوعة، وبخاصة المايكروية منها في التوظيف الذاتي للشباب، وخلق فرص عمل بتكلفة مالية متدنية، بما يقلل من البطالة (أنظر: Ministry of Social Planning and International Cooperation, and United Nations Development program, ؛ ومكتب العمل العربي، 2011 ؛ والمجلس الأعلى للسكان ، 2011) ، وبما يزيد من الوعي السياسي ، والمشاركة السياسية لدى هؤلاء الشباب . كما يتضح أيضاً دور هذه المشاريع الإنتاجية في محاربة الفقر عبر توفير دخل مالي شهري مستدام لصاحب المشروع وأسرته بما يبعدهم عن خطر الفقر، ويوفر لهم ما يكفي لمواجهة حاجاتهم المعيشية اليومية. كما لا يخفى دور هذه المشاريع في تدعيم مفهوم الذات، وتحسين المكانة الاجتماعية لأصحابها. وبخاصة النساء منهم ، والشباب ، وزيادة مشاركتهم الاجتماعية ، والسياسية في عملية صنع القرار في الأسرة، والجيرة، والمجتمع المحلي، والمجتمع بشكل عام (أنظر: بلانيت فاينانس ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2007) ، لا سيما قيامهم بالتصويت في الانتخابات النيابية .

وتهتم الأردن والبلدان العربية الأخرى في موضوع نسب الاقتراع ، وتعمل على زيادة هذه النسب من خلال برامج وسياسات التنمية السياسية ، وتشجيع الشباب على المشاركة بالتصويت . ومع ذلك لا تزال نسب الاقتراع في الانتخابات النيابية ، وكذلك الانتخابات البلدية متوسطة إلى ضعيفة. إذ

توضح بيانات الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن أن نسبة الاقتراع في الانتخابات النيابية عام 2007-2010م وصلت إلى 54 بالمئة ، وتراوحت من 80 بالمئة في المناطق الريفية والبدوية إلى 28 بالمئة فقط في بعض مناطق عمان ، العاصمة . وفي انتخابات عام 2010م وصلت نسبة الاقتراع إلى 56.7 بالمئة من مجموع من يحق لهم الاقتراع . إنخفضت هذه النسبة في عمان ، العاصمة إلى 31.6 بالمئة فقط ، لكنها ارتفعت في المحافظات الأخرى الريفية ، والعشائرية إلى 56.6 بالمئة في مادبا ، و 58.5 بالمئة في عجلون ، وإلى 61.6 بالمئة في المفرق . وكانت نسب الاقتراع في انتخابات 2013م متقاربة مع هذه النسب إلى حد كبير (الأردن ، الهيئة المستقلة للانتخابات ، 2013م) .

وتعكس نسب الاقتراع في الانتخابات البلدية في الأردن نفس هذا النمط تقريبا - كما توضح بيانات دائرة الإحصاءات العامة في عمان (دائرة الإحصاءات العامة ، الكتاب الإحصائي السنوي ، 2014م) . ففي بلديات محافظة العاصمة ، عمان وصلت نسبة الاقتراع إلى 55 بالمئة في أم البساتين ، وإلى 50 بالمئة في حسان ، لكنها انخفضت إلى 38 بالمئة في الموقر ، وإلى 37 بالمئة في الجيزة ، وإلى 22 بالمئة في سحاب ، وإلى 16 بالمئة في ناعور . أما في بلديات محافظة إربد الكبرى فتراوحت نسب الاقتراع بين 49 بالمئة في الوسطية ، و 12 بالمئة في بلدية إربد الكبرى .

وفي مملكة البحرين وصلت نسبة الاقتراع في الانتخابات العامة الأخيرة 2014 إلى 51.5 بالمئة للانتخابات النيابية ، وإلى 53.7 بالمئة للانتخابات البلدية . ولم تزد نسبة المقاطعة عن 16 بالمئة ممن يحق لهم التصويت . أما في انتخابات 2010 فوصلت النسبة إلى 56% ممن يحق لهم التصويت (www.alhurra.com بتاريخ 2015/2/1م) . وفي الجزائر توضح البيانات

الواردة في كتاب بوحنية وآخرون (بوحنية وآخرون ، 2012) أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية بين عامي 2002-2006م وصلت إلى 46.09 بالمئة ؛ ووصلت هذه النسبة في الانتخابات الرئاسية إلى 58.07 بالمئة .

وتعود أسباب الامتناع عن المشاركة السياسية بحسب دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي الأردني (الشويحات ، والخواندة ، 2013 : 790) إلى العوامل التالية : تدني وعي الشباب بأهمية المشاركة في التصويت ، وعدم امتلاك الشباب المعلومات الكافية عن المرشحين ، وتدني معرفة الشباب بأدوار النائب ، وأولويات الشباب التي تكون بعيدة عن عملية التصويت ، وعدم إدراك معنى الربط بين ضرورات المواطنة وحقوق المشاركة في التصويت .

يعمل البحث الحالي على دراسة وتحليل المشاركة السياسية للمبوهوثين من الشباب المنتجون أصحاب المشاريع المايكروية في محافظة العاصمة عمان - الأردن ، وتبيان قيام المبوهوثين فعليا بالتصويت في الانتخابات النيابية قبل

الأخيرة 2010م التي جرت في الأردن . كما يعمل البحث على توضيح لمن تم التصويت من قبل المبحوثين ، وأسباب عدم القيام بالتصويت لمن لم يقوم بالتصويت في تلك الانتخابات النيابية . من جهة أخرى ، يعمل البحث أيضا أيضا على تحليل الفروق بين الذكور والإناث من المبحوثين فيما يتعلق بالقيام بالتصويت في تلك الانتخابات ، وما يتعلق لمن تم التصويت ، وما يتعلق بأسباب عدم التصويت .

ويهدف البحث الحالي إلى القيام بما يلي:

- معرفة خصائص فئة الشباب المنتج من أصحاب المشاريع المايكروية في محافظة العاصمة – عمان الذين قاموا فعلاً بإنشاء مثل هذه المشاريع بأنفسهم، وأنواع هذه المشاريع .
- تبيان قيام المبحوثين بالتصويت الفعلي في الانتخابات النيابية قبل الأخيرة 2010م ، وتبيان أسباب عدم التصويت في تلك الانتخابات ، ولمن تم إعطاء الصوت من قبل المبحوثين .
- توثيق الفروق في النسب المئوية بين الذكور والإناث من المبحوثين فيما يتعلق بالقيام بالتصويت فعليا في الانتخابات النيابية قبل الأخيرة 2010م ، وأسباب عدم التصويت ، ولمن تم إعطاء الصوت من قبل المبحوثين .

مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة

تبين نتائج عديد من الدراسات حول الشباب العربي والأردني ، وحول المرأة أن تزايد الاستقلالية الاقتصادية للشباب ، والمرأة يرفع من المكانة الاجتماعية لهاتين الفئتين ، ويزيد من معدلات المشاركة السياسية بين أفرادها . إذ يتضح من نتائج وتحليلات التقرير الأردني للتنمية الإنسانية والذي نشر حديثاً بالتعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمان ، وهو بعنوان فرعي "المشاريع الصغيرة والتنمية الاجتماعية (Ministry of Social Planning and International Development and United Nations Development Program, and UNDP, 2011)، أن المشاريع الصغيرة في الأردن تقوم بأدوار متعددة اقتصادياً واجتماعياً ، كما تقوم بتدعيم قطاع التصدير والسوق المحلي، والاختراع، والتشبيك، وتمكين المرأة، وزيادة مشاركتها السياسية في المجتمع وتوظيف الشباب ، والمساهمة في التطور الاجتماعي، والحفاظ على البيئة، والتنمية المستدامة، وتدعيم التطوع، والمحافظة على البيئة.

كما يتضح أن ملكية المبحوثين للمشروع المايكرو ، وتمتعهم بدخل مالي جيد من خلاله كونه هو المصدر الوحيد للدخل بالنسبة لهم يؤثر إيجابياً على نوعية حياتهم، وبخاصة بعد التمكن من الحصول على تأمين صحي ، ومستوى معيشي مناسب . وتزداد مشاركة المرأة والشباب في الاهتمام

بالقضايا العامة ، كما يزداد ميلهم للمشاركة السياسية من خلال التصويت في الانتخابات العامة .

ويربط تقرير المجلس الأعلى للسكان حول حالة سكان الأردن لعام 2010م (المجلس الأعلى للسكان، 2011) بين الريادية والمنشآت متناهية الصغر . وتعرف الريادية بأنها القابلية والمبادرة لإنشاء المشاريع الصغيرة ، ومنشآت الأعمال ؛ والاهتمام بالقضايا السياسية العامة . والريادي هو الذي يستطيع تجميع الموارد وإدارة المخاطر . ذلك أن زيادة عدد الرياديين في بلد ما يدعم النمو الاقتصادي ، والتنمية السياسية في هذا البلد .

أما الآثار الاجتماعية للمشاريع على المستفيدين المدروسين فقد تبين أن الغالبية ترى أن هذه الآثار إيجابية على المبحوث وأسرتهم في حياتهم اليومية . كما أنها تحسن مكانة صاحب المشروع في المجتمع ، وتزيد في مشاركته السياسية في الانتخابات العامة ، وغيرها (بلانيت فاينانس ، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ، 2007) .

وفي دراسة مسحية لياسمين نادر على 100 امرأة في مدينة القاهرة من الحاصلات على قروض مايكروية : 50 امرأة حصلن على القروض قبل 3 سنوات، و 50 امرأة انضمت إلى البرنامج منذ سنة واحدة (Nader, 2008) يتبين مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها أن التمويل المايكرو يحمّن من وضع المرأة في القاهرة فهو يقدم للفئات متدنية الدخل أداة فعالة لمواجهة الفقر وتحسين مستوى حياة الأسرة. وأوضحت النتائج وجود ارتباط قوي بين التمويل المايكرو وتحسن دخل الأسرة ، وممتلكات الأسرة، وتعليم الأطفال. وارتباط قليل مع تحسن الظروف الصحية وزيادة الإنسجام في الأسرة. كما أن شعور المرأة بتقدير الذات يزداد عندما تحصل على قرض مايكرو نتيجة استقلالها اقتصادياً.

وتبين الدراسة تحسن المشاركة السياسية للنساء داخل الأسرة من خلال قيامهن بدور مؤثر في عمليات إتخاذ القرارات الأسرية .

وتتفاوت معدلات المشاركة السياسية في الأردن بين الريف والبادية والحضر . فهي مرتفعة جداً في البادية ، ومرتفعة نسبياً في الريف، لكنها منخفضة نسبياً في الحضر . فيلاحظ بشكل عام ارتفاع معدلات التصويت في الانتخابات البلدية والنيابية في مناطق البادية الأردنية الثلاث : الشمالية ، والجنوبية ، والوسطى . وقد أعطى قانون الانتخاب الأردني لكل منطقة من هذه المناطق ثلاثة نواب ضمن الكوتا ، أو التمثيل النسبي . وتقدر نسبة التصويت في الانتخابات النيابية عادة في حدود 80% ممن يحق لهم التصويت (العثمان وأبو حيدر ، 2010م) . ويبدو أن الانتخابات ، لا سيما الترشح للمقاعد النيابية تشكل آلية مهمة من آليات الحراك الاجتماعي المساعد في البادية الأردنية .

وتبين دراسة العثمان وأبو حيدر أن المرأة في البادية تشارك في التصويت بكثافة ، وكذلك في الترشح للمقاعد النيابية . ففي الانتخابات قبل الأخيرة ، 2010م في الأردن تنافست 14 مرشحة علي مقاعد دوائر البادية الثلاث ، وعددها تسعة مقاعد . وكانت هذه الدوائر الثلاث تضم 124 ألف ناخب وناخبة ، بينما لم تترشح سوى سيدة واحدة في انتخابات 1997م في هذه الدوائر الثلاث . لكن استطلاع للرأي أجري عام 2008 من قبل المركز الأردني للبحوث الاجتماعية بين أن النساء بشكل عام يخضعن لتوجيهات العشيرة ، والأسرة في اختياراتهن التصويتية في البادية ، والريف ، والي حد أقل في المناطق الحضرية بشكل عام . إذ تبين نتائج هذا الاستطلاع أن نسبة النساء اللاتي صوتن لمرشحات من النساء لم تتجاوز 11% من مجموع المقترعين في تلك السنة ، ويعود ذلك لتقاليد ، وقيم ثقافية ذكورية (المركز الأردني للبحوث الاجتماعية ، 2008 ؛ وأيضاً : Dababnsh,2012) .

كما أوضحت دراسة ميدانية أخرى أن المرشحين للمقاعد النيابية أنفسهم يخضعون لضغوطات العشيرة ، ويلتزمون بتوجيهاتها للحصول على الأصوات المطلوبة لنجاحهم . فقد أجريت دراسة على 178 مبحوثاً ومبحوثة من المرشحين لانتخابات مجلس النواب الثالث عشر عام 1997م . وأوضحت النتائج التي تم الحصول عليها أن ما نسبته 9،66% من المبحوثين من المرشحين والنواب للمجلس الثالث عشر لجئوا إلى الاعتماد على العشيرة في انتخابات ذلك العام (الزيود، 2010م) . وقد يكون السبب في ذلك – كما أورد المبحوثون – أن قانون الصوت الواحد عزز اللجوء إلى العشيرة لضمان أصواتها الانتخابية ، بالإضافة إلى ضعف الأحزاب السياسية ، وعدم قدرتها على تقديم الدعم الانتخابي لصغر حجمها، وضعفها .

ويقوم أبناء العشيرة بدور واضح في إنجاح جهود المرشح للوصول إلى البرلمان في الأردن . وتوضح نتائج دراسة الزيود أن الدعم الذي قدمته العشيرة للمرشح كان كما يلي : المشاركة في تنظيم الحملة الانتخابية ، والدعم المالي في حالات قليلة ، إضافة إلى الإلتزام بالتصويت بكثافة لمصلحة المرشح من العشيرة . ومقابل ذلك يقدم المرشح وعوداً لمصلحة العشيرة ، تشمل كما توضح نتائج الدراسة : رعاية مصالح العشيرة والدفاع عنها ، والعمل على تطوير المرافق العامة في منطقة العشيرة ، ومتابعة الطموحات السياسية للعشيرة (الزيود، 2010م : 151-156) .

يؤكد ذلك دراسة أخرى للباحث أحمد خليف عفيف حول واقع المجلس النيابي الأردني الرابع عشر ، حيث يتضح أنه جاء لتمثيل القوى العشائرية في المجتمع بشكل يفوق مستوى القوى الحزبية . يعود ذلك لطبيعة القوانين النازمة للعملية الانتخابية ، والسمة الغالبة على المجتمع ، وهي السمة العشائرية ، لا سيما قانون الانتخابات النيابية رقم (34) لسنة 2001م ، والقانون رقم (11) لسنة 2003م ، والتعديلات عليه ، وبخاصة تخفيض سن الناخب من 19 سنة إلى

18 سنة ، وكذلك تخصيص كوتا نسائية للمرأة مكونة من ستة مقاعد (تم زيادتها في إنتخابات 2013م إلى 12 مقعدا) للنساء اللواتي لم يفزن بالمنافسة وحصلن على أعلى نسب الأصوات في الدوائر التي ترشحن عليها (عفيف ، 2013م) . ويؤكد عفيف عفيف ، 2013م : 144) على تدعيم قانون الانتخاب للسمة العشائرية للمجلس بقوله : " ومن الانتقادات التي وجهت للقانون أيضا استمراره في اعتماد نظام الصوت الواحد في الانتخابات ، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الخيار العشائري ، وجعل الفؤصة متاحة أمام مرشحي العشائر أكثر من مرشحي الأحزاب "

وفي دراسة ميدانية أخرى حول العوامل المؤثرة في فوز المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية عام 2007 (الخاروف ، 2008) يتضح من نتائج الدراسة أن النساء الفائزات استقدن من الدعم الذي تلقينه من أزواجهن أو أصدقائهن أو عن طريق الأحزاب على شكل نقدي ، أو على شكل إعلانات، ثم مواصلات، ومصارييف للاتصالات. كما استقدن من هذا الدعم في مجالات الإعلام الجماهيري ، والإنفاق على ولائم الطعام. وتبين أن هناك عوامل ذاتية وثقافية لها تأثير على فوز المرأة في الانتخابات النيابية وخصوصا في مجال قوة شخصية المرأة وثقتها بنفسها، وتمتعها بثقافة سياسية كبيرة. ثم يأتي بعد ذلك تأثير العوامل الاجتماعية والمتعلقة بشكل كبير في رأي العشيرة والعادات والتقاليد، وأيضا كان للعوامل المجتمعية أثر في ذلك وخصوصا فيما يتعلق بدعم المرأة للمرأة، ومشاركة المرأة في مناسبات اجتماعية ونشاطات تطوعية. كما تؤثر العوامل الأسرية ولكن بنسب أقل على فوز المرأة في الانتخابات النيابية وكان أكثرها تأثيرا للمرأة المتزوجة، ثم للمرشحة التي لديها أطفال في أعمارهن سن التعليم الأساسي فأعلى، وعدد أطفالها أربعة فما دون.

أما بالنسبة للعوامل السياسية وتأثيرها على فوز المرأة في الانتخابات النيابية، فتبين من نتائج الدراسة أن أكثر العوامل المؤثرة في فوز المرأة هي حسب الترتيب الإرادة السياسية، يلي ذلك الثقافة السياسية للمجتمع، ثم درجة وعي المرأة السياسي، فالخبرة السياسية للمرأة، ثم البيئة السياسية للعائلة. وكان لنظام الكوتا الدور الكبير في تدعيم جهود المرأة للفوز في هذه الانتخابات . ثم عدد الناخبين في المنطقة الانتخابية الواحدة، فعدد الناخبات في الدائرة الواحدة، وأثر طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية، وكذلك تخفيض سن الانتخاب إلى 18 سنة ما زاد من عدد من يحق لهم الانتخاب من الشباب ، ثم عدد المرشحات في الدائرة الواحدة، وقانون.

كما أوضحت نتائج الدراسة دور الزيارات واللقاءات الجماعية متمثلة في الزيارات المنزلية الأثر الأكبر في ذلك، يلي ذلك اللقاءات الفردية، والندوات العامة، واستخدام الياقات. ثم المناظرات، واستخدام المنشورات، والبطاقات. وتتحفض قليلا في مجال استخدام الملصقات والانترنت، وكذلك استخدام السيارات المتحركة كوسيلة إعلان، واللقاءات في الشوارع، والاتصال الهاتفي

المباشر مع الناخبين، واللقاءات في الدواوين، واللقاءات في المقرات الانتخابية. وفي المقابل كان لوسائل الإعلام الجماهيرية تأثيرا كبيرا ، لا سيما الاستعانة بالصحف المحلية، ثم اليومية، فالأسبوعية، واستخدام المجلات الدعائية، والصور، والإذاعة، والتلفاز، وكان أقلها تأثير في الرسائل باستخدام الهاتف.

تعقيب على الدراسات السابقة

قدمت غالبية هذه الدراسات بيانات إحصائية مسحية حول موضوع الشباب الريادي ، المنتج المستقل إقتصاديا عن الأسرة من خلال المشاريع الصغيرة المايكروية المدرة للدخل . شملت هذه البيانات الإحصائية خصائص المشروع ومقوماته، والمشكلات التي يواجهها المشروع بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع على أصحاب المشاريع من الرجال والنساء وعلى أسرهم أيضاً. بالإضافة إلى تحسن مكاناتهم الاجتماعية وازدياد مشاركتهم في قضايا المجتمع المحلي ، ومن ضمنها القضايا السياسية . يلاحظ أن هذه الدراسات في مجملها لم تركز على الشباب ، كما أنها لم تغطي جوانب أخرى أساسية تتعلق بالمشاركة السياسية للمبشرين ، وقيامهم بالتصويت ، أو عدم قيامهم بالتصويت في الانتخابات النيابية . وكذلك توجهاتهم ، وتفضيلاتهم الانتخابية . كما أنها لم تتعرض للفروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالمشاركة السياسية من خلال التصويت الفعلي في الانتخابات النيابية - وهو ما تركز عليه هذه الدراسة .

منهجية الدراسة وأدواتها

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة (وأداته الأساسية الاستبيان)، وهو يسمح بجمع بيانات ومعلومات متنوعة حول الموضوع المدروس تُرض بعد معالجتها إلكترونيًا في جداول إحصائية بسيطة ومركبة. وقد أُدخلت الإجابات على أسئلة الاستبيان إلكترونيًا، وعولجت باستخدام برنامج SPSS للحصول على التكرارات والنسب المئوية للإجابات قدمت في جداول إحصائية بسيطة، ودعم كل جدول بالأعمدة البيانية التي تبرز النمط العام للنتائج. وتكون مجتمع الدراسة من الشباب الأردني (ذكورا وإناثا) حسب تعريف الإستراتيجية الوطنية للشباب 2005 - 2009م (ويتضمن ذلك فئة الشباب الجامعي من 18 - 24 سنة) من الشباب الريادي ، المنتج إقتصاديا ، من أصحاب المشاريع الإنتاجية المايكروية الخاصة بهم (مثل بقالة صغيرة، ومطعم صغير، ومحل موبايل، ومحل كمبيوتر ،ومحل اتصالات...الخ)، بتمويل ذاتي من مدخراتهم الخاصة، أو مدخرات الأسرة وبعض الأقارب، أو من خلال التمويل المايكروي الذي تقدمه صناديق الإقراض الصغير، والمايكروي. وعدد هؤلاء، وأماكن تواجدهم، أو انتشارهم في محافظة عمان العاصمة غير معروف، وغير محدد، وكذلك عناوين محلاتهم غير معروفة. وهم ينتشرون في جبال وأحياء مدينة عمان يوفرون لأنفسهم فرص عمل،

ودخل مالي منتظم، يفهمهم وأسرههم دونما حاجة للوظيفة الحكومية، أو الوظيفة في القطاع الخاص، ويوفر بعضهم أيضاً فرص عمل لشباب آخرين يحتاجون إلى فرص عمل.

كما يتكون مجتمع الدراسة أيضاً من الشباب الذين حصلوا على قروض مالية من صناديق الإقراض الصغير والميكروي، المخصصة لدعم إنشاء المشاريع الإنتاجية الصغيرة، ومتناهية الصغر خاصة بهم، وعددهم يقدر بعشرات الألوف. وهم من خلال هذه المشاريع الإنتاجية الصغيرة يوفرون فرص عمل لأنفسهم، وفرص عمل أخرى لشباب آخرين، ما يقلل من البطالة والفقر في المجتمع.

وتكونت عينة البحث من 300 مبحوثاً ومبحوثة من أصحاب المشاريع الإنتاجية الميكروية في محافظة عمان العاصمة لتشمل أصحاب المشاريع الممولة وأصحاب المشاريع الممولة من صناديق الإقراض، وهي عينة قصدية، أو غرضية تتناسب وأهداف البحث وطبيعته.

وتم تصميم استبيان خاص لجمع المعلومات المطلوبة من المبحوثين بما يغطي المحاور الرئيسية للبحث لا سيما القيام بالتصويت في الانتخابات النيابية قبل الأخيرة 2010م، وعدم القيام بالتصويت في هذه الانتخابات، وأسباب عدم القيام بالتصويت، ولمن تم إعطاء الصوت لمرشح من العشيرة، أو لسيدة، أو غير ذلك.

بعد الانتهاء من تصميم الاستبيان تمت تجربته ميدانياً على عشرة من أصحاب وصاحبات المشاريع الميكروية الشباب حيث عرض والاستبيان عليهم، ونوقشت الأسئلة بالتفصيل مع كل منهم. وكانت النتيجة أن أضيفت أسئلة جديدة للاستبيان تم اقتراحها من قبل المبحوثين، وبخاصة السؤال المتعلق بأسباب عدم التصويت في الانتخابات النيابية قبل الأخيرة، 2010.

للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تقيس ما وضعت لقياسه، وتغطي جوانب الموضوع المدروس بشكل شمولي فقد تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين من المختصين بالعلوم الاجتماعية، حيث نوقش مع كل واحد منهم. وتم بعد ذلك إدخال تعديلات طفيفة على أسئلة محددة، كما تم إضافة أسئلة جديدة حول موقف الأهل، وبعض الفئات الاجتماعية من صاحب المشروع بعد إنشائه للمشروع.

وفيما يتعلق بثبات الاستبيان تم استخدام طريقة إعادة الاختبار على عدد من أصحاب المشاريع وقورنت النتائج بين الاختبارين. وباستخدام معادلة كرونباخ ألفا تم التوصل إلى معامل الثبات الذي وصل إلى 0.82، وهو معامل ثبات مرتفع نسبياً. كما تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي حيث استخرجت الجداول الوصفية بالتكرارات والنسب المئوية باستخدام برنامج Cp – pro، وبرنامج Excel لمتغيرات الدراسة، وجوانب موضوع الدراسة. وتم

استخراج قيم مربع كاي للفروق في النسب المئوية بين الذكور والإناث من الشباب فيما يتعلق بمشاركتهم السياسية .

النتائج الميدانية للدراسة خصائص عينة الدراسة

تتكون عينة للدراسة من 300 مبحوثاً ومبحوثة من الشباب أصحاب المشاريع المايكروية (74.3% من المذكر، و25.3% من الإناث) . يشكل الشباب في الفئة العمرية العليا ضمن الشباب (26- 30 سنة) غالبية المبحوثين. ويسكن غالبية المبحوثين في مناطق شرق عمان، كما تسكن نسبة محدودة منهم خارج مدينة عمان، ويأتون إلى مشاريعهم (محلاتهم) التي يملكونها في عمان، ويعودون إلى أماكن سكنهم في المساء.

وغالبية المبحوثين من مستوى شهادة الدراسة الثانوية، لكن هناك نسبة كبيرة منهم أيضاً يحملون البكالوريوس في التخصصات العلمية . وهناك نسبة ملحوظة منهم أيضاً لم يصلو تعليمياً إلى مستوى الشهادة الثانوية. ويشكل المتزوجين من المبحوثين النصف تقريباً، وهناك نسبة قليلة جداً أيضاً من الأرامل، أو المطلقين. ونسبة ملحوظة من المبحوثين المتزوجين لديهم طفل واحد، أو طفلان .

فيما يتعلق بأنواع المشاريع التي أنشئها المبحوثون من الشباب الأردني فأغلبها محلات تجارية صغيرة مثل بقالة، وميني ماركت صغير، وإكسسورات موبايل، ومحل أحذية، وبيع عطور. وهناك نسبة آخر من المحلات في القطاع الخدمي مثل كوافير ستاتي، وصالون حلاقة، ومقهى صغير، وكافتيريا- كما يوضح الجدول رقم 2 . وتتوزع هذه المحلات على مناطق غرب عمان، ومناطق شرق عمان ، وأغلبها محلات حديثة نسبياً لم يمض على إنشائها أكثر من ثلاث سنوات. كما أن نسبة ملحوظة منها قديمة بعض الشيء مضى على إنشائها أكثر من سبع سنوات . ما يؤشر على الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع، وقابليتها للاستمرار، ولا سيما إذا علمنا أن الغالبية العظمى من المبحوثين أصحاب المشاريع المدروسة يعتبرون مشاريعهم ناجحة، وموفقة – كما يوضح الجدول رقم (3) ما يدعم الاستقلالية المالية لهؤلاء الشباب .

وتم إنشاء نصف المشاريع المدروسة من قبل المبحوث بنفسه، ما يؤشر على توفر الريادية ، وحب المشاركة لديه. وهناك نسبة من المشاريع تم إنشاؤها من آباء المبحوثين، أو أحد معارفهم ، ثم وصلت لهم بعد ذلك. والغالبية العظمى من المبحوثين يملكون المشاريع (أو المحلات) لوحدهم دون وجود شريك. لكن نسبة ملحوظة منهم لهم شريك واحد في المحلات، ونسبة محدودة أخرى لهم

ثلاثة شركاء. ويمتلك غالبية المبحوثين من الشباب المبحوثون أصحاب المشاريع الإنتاجية خطاً مستقبلياً لتطوير مشروعاتهم، منها: توسيع المحل، وزيادة كمية البضائع وتنوعها، وفتح فرع آخر للمحل. ما يشير من جديد إلى نجاح هذه المشاريع وقابليتها للاستمرار.

المبحوثون الشباب والمشاركة السياسية

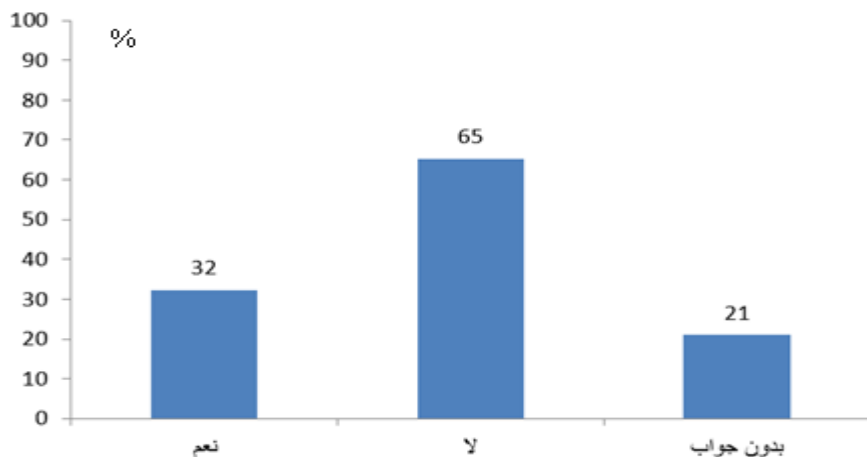
يتضح من البيانات المعروضة في الجدول رقم (1)، والشكل البياني المرفق أن 32.7% من المبحوثين قاموا بالتصويت في هذه الانتخابات. ولكن الغالبية منهم، أو 65.3% ذكروا أنهم لم يقوموا بالتصويت في هذه الانتخابات.

الجدول رقم (1)

التصويت في الانتخابات النيابية قبل الأخيرة 2010م

هل بالتصويت؟	قمت بالتصويت	التكرار	%
نعم	97	32.7	
لا	196	36.5	
بدون جواب	7	2.1	
المجموع	300	100.0	

الشكل البياني رقم (1)



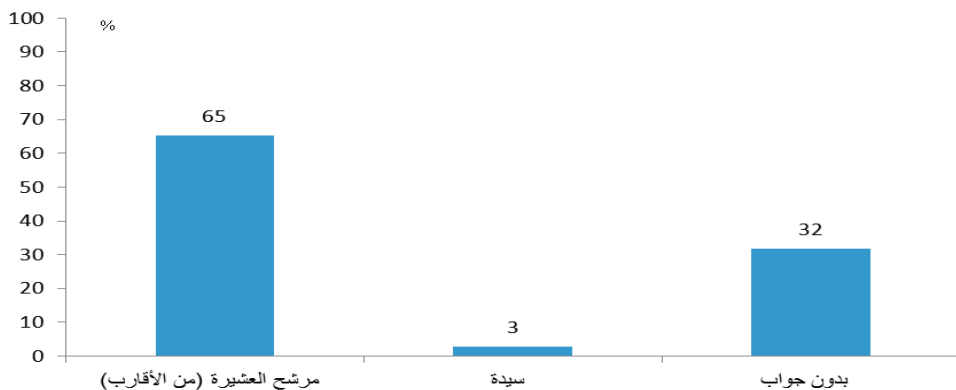
وقد صوتت الغالبية العظمى من المبحوثين الذين قاموا بالانتخاب في الانتخابات الأخيرة 2010م لمرشح من الأقارب، أو من العشيرة، وهم يشكلون

65.4 %، كما ذكر 2.9% منهم أنهم أعطوا أصواتهم لسيدة من المرشحات- كما يوضح الجدول رقم (2) ، والشكل البياني المرفق.

الجدول رقم (2) لمن أعطيت صوتك؟

المرشح (من الأقارب)	المرشحة العشييرة (من)	التكرارات	%
سيدة	3	68	.465
بدون جواب	33	3	.92
المجموع	104	100	.731
			.0

الشكل البياني رقم (2)



وبالنسبة للغالبية من المبحوثين والذين لم يقوموا بالتصويت في الانتخابات الأخيرة فقد تم سؤالهم حول سبب ، أو أسباب ذلك. ويوضح الجدول رقم (2) أدناه ، والشكل البياني المرفق الأسباب التي قدمها المبحوثون لعدم مشاركتهم وقيامهم بالتصويت في الانتخابات قبل الأخيرة.

الجدول رقم (3)

أسباب عدم التصويت في الانتخابات النيابية قبل الأخيرة 2010، م

لماذا لم تصوّت؟	التكرارات	%
انشغالي بالمحل	67	33.0
عدم اقتناعي	64	31.5
السفر خارج الأردن	14	6.9

8.8	18	أخرى مثل (الهوية مجوزة، عدم بلوغ السن القانوني، وعدم وجود دائرة انتخابية أو هوية شخصية)
3.0	6	لاني من غزة
3.0	6	ظروف خاصة
2.0	4	مرضي يوم الانتخابات
11.8	24	لم ترد إجابة
100	203	المجموع

وكانت هذه الأسباب كما يلي : إنشغالي بالمحل ، وبنسبة 33 % من مجموع المبحوثين ، وعدم الاقتناع بالمشاركة في الانتخابات وبنسبة وصلت إلى 31.5% من المجموع ، والسفر خارج البلاد أثناء يوم الانتخابات وبنسبة تصل إلى 6.9% من المجموع ، وعدم بلوغ السن القانونية، والهوية محجوزة، وعدم وجود دائرة انتخابية على هويتي وبنسبة تصل إلى 8.8 المجموع .

النوع الاجتماعي والمشاركة بالتصويت

في الانتخابات النيابية قبل الأخيرة ، 2010م

يتضح من البيانات المعروضة في الجدول رقم (4) أن هناك فروقاً صغيرة في النسب المئوية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالقيام بالتصويت في الانتخابات النيابية قبل الأخيرة 2010م ، وهي لمصلحة الإناث . فقد ذكر ما نسبته 34.2% من الإناث مقابل ما نسبته 31.8% من الذكور أنهم قاموا فعلاً بالتصويت في هذه الانتخابات. ما يدل على تفاعل الشباب أصحاب المشاريع المدروسة - وبخاصة الإناث - مع القضايا العامة ومشاركتهم في هذه القضايا بالإدلاء بأصواتهم . لكن الغالبية من المبحوثين لم يقوموا بالتصويت ، وقد ذكر ذلك ما نسبته 66.4% من الذكور ، مقابل 61.8% من الإناث.

الجدول رقم (4)

النوع الاجتماعي والتصويت في الانتخابات قبل النيابية الأخيرة 2010م

النوع الاجتماعي (الجنس)		النوع الاجتماعي (الجنس)		النوع الاجتماعي (الجنس)		النوع الاجتماعي (الجنس)		التصويت في الانتخابات النيابية الأخيرة 2010
المجموع	ذكور	انثى	بدون جواب	المجموع	ذكور	انثى	بدون جواب	
%	%	%	%	%	%	%	%	
97	71	26	--	97	71	26	--	نعم
.332	.831	.234	--	.332	.831	.234	--	لا
19	148	47	1	19	148	47	1	
6				6				
.365	.466	.861	.0100	.365	.466	.861	.0100	

بدون جواب	4	.81	3	.93	--	--	7	.32
المجموع	223	.0100	76	.0100	1	.0100	30	.0100
							0	

Chi-square statistic is 0.2521. The P-value is 0.615568

Result is not significant at P 0.05 and 0.10.

كما أن هناك ما نسبته 3% من الذكور مقابل 3.9% من الإناث لم يقدموا إجابة حول هذا الموضوع. والفروق في النسب المئوية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالقيام بالتصويت في الانتخابات النيابية الأخيرة 2010م قليلة، وغير دالة إحصائياً.

أما لمن صوّت المبحوثون من المبحوثين الشباب أصحاب المشاريع الإنتاجية فيتضح من البيانات المعروضة في الجدول رقم (5) أن الغالبية العظمى من المبحوثين صوتوا لمرشح من الأقارب، أو من العشيرة. وهناك فروق في النسب المئوية بين الذكور والإناث في التصويت لمرشح من الأقارب أو من العشيرة، وهي لمصلحة الذكور.

الجدول رقم (5)

النوع الاجتماعي وإعطاء الصوت في الانتخابات النيابية قبل الأخيرة 2010م

م	إذا كان نعم ، لمن أعطيت صوتك ؟	ذكر	انثى	المجموع
		التكرارات %	التكرارات %	التكرارات %
مرشح العشيرة (من الأقارب)	51	.068	17	.658
سيدة	1	.31	2	.96
بدون جواب	23	.730	10	.534
المجموع	75	.0100	29	.0100
			104	.0100

Chi-square statistic is 2.6212. The P-value is 0.269659.

Result is not significant at P 0.05 and 0.10.

فقد ذكر 68.0% من الذكور مقابل 58.6% من الإناث أنهم أعطوا أصواتهم لمرشح من الأقارب، أو من العشيرة. كما ذكر 6.9% من الإناث مقابل 1.3% من الذكور أنهم صوّتوا لسيدة من المرشحات. وهناك نسبة ملحوظة من كلا الجنسين تصل إلى 30.7% من الذكور مقابل 35.5% من الإناث لم تقدم معلومات حول المرشح الذي صوّتوا له. والفروق في النسب المئوية صغيرة، وليست دالة إحصائياً.

النوع الاجتماعي وأسباب عدم التصويت

في الانتخابات النيابية قبل الأخيرة 2010م

أما فيما يتعلق بأسباب عدم التصويت في الانتخابات النيابية قبل الأخيرة 2010م من قبل غالبية المبحوثين ذكوراً وإناثاً فيتضح من البيانات المعروضة

في الجدول رقم (6) وجود فروق في النسب المئوية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالأسباب التي قدمت لعدم التصويت في الانتخابات الأخيرة . فقد ذكر ما نسبته 36.2% من الذكور مقابل 24.0% أن السبب هو الانشغال بالمحل . كما ذكر ما نسبته 30.3% من الذكور مقابل 34.0% من الإناث أن السبب هو عدم الاقتناع بالتصويت. كما ذكر 7.9% من الذكور مقابل 4.0% من الإناث أن السبب هو السفر خارج الأردن في يوم الانتخابات النيابية. وذكر ما نسبته 3.9% من الذكور مقابل 6.0% من الإناث أن السبب هو عدم تثبيت الدائرة الانتخابية على الهوية. وذكر ما نسبته 5.9% من الذكور مقابل 2.0% من الإناث أن السبب هو ظروف خاصة مثل المرض ، أو ظروف أسرية. كما ذكر ما نسبته 3.3% من الذكور مقابل 8.0% من الإناث أسباباً أخرى مثل: عدم بلوغ السن القانوني للانتخاب، وحجز الهوية الشخصية. كما أن ما نسبته 9.9% من الذكور مقابل 18.8% من الإناث لم يقدموا إجابات حول أسباب عدم القيام بالانتخاب.

والفروق في النسب المئوية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بسبب عدم قيامهم بالتصويت في الانتخابات النيابية ملحوظة ، لكن غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5% ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 10% .

الجدول رقم (6)
النوع الاجتماعي وأسباب عدم التصويت في الانتخابات
النيابية الأخيرة 2010م

المجموع	ذكور	انثى	بدون جواب	المجموع
نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %	نسبة %
إذا كان لا ، لما لم تصوت ؟				
انشغالي بالمحل	55	236	12	024
عدم اقتناعي	46	330	17	034
			1	0100
			--	--
			67	033
			64	531

السفر خارج الأردن	12	.97	2	.04	--	--	14	.96
عدم وجود دائرة انتخابية على هويتي	6	.93	3	.06	--	--	9	.44
لائي من غزة	4	.62	2	.04	--	--	6	.03
ظروف خاصة	6	.93			--	--	6	.03
مرض يوم الانتخابات	3	.02	1	.02	--	--	4	.02
اخرى مثل (الهوية محجوزه - عدم بلوغ السن القانوني)	5	.33	4	.08	--	--	9	.44
لم ترد اجابة	15	.99	9	.018	--	--	24	.811
المجموع	152	.0100	50	.0100	1	.0100	203	.0100

Chi-square statistic is 7.9746. The P –value is 0.092513. Result is not significant at P 0.05.

The result is significant , however, at P 0.10.

مناقشة النتائج في ضوء نتائج الأدبيات السابقة

يتضح من النتائج الميدانية للدراسة إن ما نسبته 7،32 بالمئة من المبحوثين الشباب قاموا بالتصويت في الانتخابات النيابية قبل الأخيرة 2010م ، وهي نسبة اقتراع مناسبة عند مقارنتها بنسبة الاقتراع في محافظة العاصمة ، عمان حيث لم تزد النسبة العامة في انتخابات 2007م عن 54 بالمئة ، إنخفضت في بعض دوائر محافظة العاصمة ، عمان إلى 28 بالمئة فقط من مجموع من يحق لهم التصويت – كما أوضحت البيانات المنشورة للهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن . وتلتقي هذه النتائج مع نتائج بوحنية وآخرون (2012م) في الجزائر حيث لم تزد نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية بين عامي 2006-2006م عن 46،09 بالمئة ؛ ولم تزد في الانتخابات الرئاسية عن 28،07 بالمئة .

وقد صوتت الغالبية العظمى من المبحوثين الشباب الذين قاموا بالتصويت فعليا ، أو 65،4 بالمئة من المجموع لمرشح من العشيرة ، أو من الأقارب ، وذكر 2،5 بالمئة منهم فقط أنهم صوتوا لسيدة . وتلتقي هذه النتائج مع نتائج العثمان وأبو حيدر (2010م) التي بينت توجه الناخبين في عديد من مناطق المملكة ، وبخاصة مناطق البادية للتصويت عشائريا . كما تلتقي مع نتائج دراسة الزيود (2010م) والتي أوضحت الاعتماد الكبير لغالبية المرشحين لمقاعد مجلس النواب الثالث عشر عام 1997م على الدعم العشائري للنجاح ، وقيامهم بجهود كبيرة لحشد أصوات أبناء عشيرتهم ضمن قانون

الصوت الواحد المعمول به في قانون الانتخاب الأردني الساري المفعول حتى كتابة هذا البحث .

أما بالنسبة للغالبية من المبحوثين الذين لم يقوموا بالتصويت في هذه الانتخابات ، وتصل نسبتهم إلى 3،67 بالمئة من المجموع ، فقد ذكروا أسبابا عديدة لذلك ، أبرزها : الانشغال بالعمل في يوم الانتخابات ، ونسبة 33 بالمئة ، وعدم رغبتهم في التصويت ، ونسبة 5،31 بالمئة ، والسفر خارج الأردن يوم الانتخابات ، ونسبة 9،6 بالمئة من المجموع .

وقد شاركت الإناث من المبحوثين في التصويت بنسبة أكبر قليلا من الذكور . فقد ذكرت 2،34 بالمئة من الإناث قيامهن بالتصويت في هذه الانتخابات ، مقابل 8،31 بالمئة من الذكور . كما زادت نسبة الإناث اللواتي صوّتت لسيدة من المرشحين عن نسبة الذكور الذين ذكروا ذلك . ما يتفق مع نتائج المركز الأردني للبحوث الاجتماعية (2008م) التي أوضحت أن النساء في عديد من الدوائر الانتخابية في العاصمة عمان لا ينتخبن النساء ، وإنما ينتخبن الرجال من الأقارب ، أو من العشيرة متأثرين في ذلك بمواقف الأزواج ، والوالدين بشكل عام . حيث أوضحت نتائج هذا الاستطلاع أن 11 بالمئة فقط من النساء المستطلعات اللاتي قمن بالتصويت في انتخابات 2008م صوّتت للنساء ، أما البقية ، ويشكلن الغالبية العظمى ، أو 89 بالمئة من المجموع فقد صوّتت للرجال ، وغالبا لمرشح من الأقارب ، أو من العشيرة .

ويتضح من نتائج البحث الحالي وجود فروق في النسب المئوية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالأسباب التي قُدمت لعدم التصويت في الانتخابات النيابية قبل الأخيرة 2010م ، لكن هذه الفروق صغيرة ، وغير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 5% . فقد تم ذكر " الانشغال في العمل " من قبل ما نسبته 2،36 بالمئة من الذكور الذين لم يصوّتوا مقابل 0،34 بالمئة من الإناث اللاتي لم يصوّت في هذه الانتخابات . وتم ذكر " عدم الاقتناع بالانتخابات " من قبل ما نسبته 0،30 بالمئة من الذكور ، مقابل ما نسبته 0،34 بالمئة من الإناث . وتم ذكر " السفر خارج الأردن يوم الانتخابات النيابية " من قبل 9،7 بالمئة من الذكور ، مقابل ما نسبته 0،4 بالمئة من الإناث . وتم ذكر " ظروف خاصة ، والمرض ، وظروف أسرية " ، وقد ذكر هذا السبب من قبل 9،5 بالمئة من الذكور ، مقابل 0،2 بالمئة فقط من الإناث .

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- الخاروف ، أمل ، والحسين ، إيمان (2008) ، " العوامل المؤثرة في فوز المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2007 " ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية .
- الساري ، عبد الكريم ، والألوسي ، فؤاد (2013) ، الإعلام والتسويق السياسي الانتخابي ، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع .

- الشويحات ، صفاء ، والخالدة ، محمد محمود (2013) ، " اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن ، دراسة وصفية تحليلية " ، مجلة دراسات ، العلوم التربوية ، المجلد 40، ملحق 2 ، عمان ، الجامعة الأردنية .
- المجلس الأعلى للسكان (2011) ، تقرير حالة سكان الأردن 2010، عمان، المجلس الأعلى للسكان.
- المركز الأردني للبحوث الاجتماعية (2008) ، إستطلاع يوم الاقتراع في ستة دوائر إنتخابية ، عمان .
- العثمان ، حسين ، وأحمد أبو حيدر ، وآخرون (2010) ، " خصائص الأسر الفقيرة وغيو الفقيرة في البادية الأردنية " ، في كتاب : أعمال مؤتمر التنمية المستدامة في البادية الأردنية ، الدائرة الثقافية ، أمانة عمان الكبرى ، عمان .
- الزبود، إسماعيل (2010م) ، العشيرة والانتخابات ، عمان ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع .
- المملكة الأردنية الهاشمية ، الهيئة المستقلة للانتخابات ، بيانات إحصائية حول الانتخابات ، جولات متعددة ، عمان .
- بلانيت فاينانس (2008) ، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية ، القاهرة.
- بلانيت فاينانس ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2007) ، أثر التمويل الصغير ومتناهي الصغر في الأردن، عمان ، 2007.
- بوحنية ، قوي وآخرون (2012م) ، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة ، عمان ، دار الراية للنشر والتوزيع.
- دائرة الإحصاءات العامة ، الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2013 ، عمان ، 2014 .
- دائرة الإحصاءات العامة (2010) ، مسح الاستخدام لعام 2008 ، عمان دائرة الإحصاءات العامة.
- حسن ، حمدي عبد الرحمن (2011) ، " المشاركة السياسية : إشكالات عامة وقضايا نظرية "، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 39، العدد، 1، الجامعة الأردنية ، عمان .
- خمش ، مجد الدين ، الدولة والتنمية في إطار العولمة ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر ، 2006.
- عفيف ، أحمد خليف (2013) ، " المجلس النيابي الأردني الرابع عشر عام 2003م ، واقع الانتخابات ومستوى المشاركة والتمثيل " ، مجلة دراسات ، العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 40 ، العدد 1، عمان ، الجامعة الأردنية .

المراجع باللغة الإنجليزية

- Dababneh , Abeer (2012) , " Jordanian Women"s Political Participation : Legislative Status and Structural Challenges " , European Journal of Social Sciences , Vol.,27, No., 2.
- Almond G., and Verba ,S.(1963) , The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in Five Nations ,Princeton , Princeton University Press.
- Ministry of Social planning and International Cooperation, and United Nations Development program (2011). Jordan –Human Development Report 2011: Small Business and Human Development, Amman.
- Nader , Yasmin (2008) ,Micro Credit and the Social Well Being of Women in Cairo , Cairo .
- Teorell J.(2006), " Political Participation and Three Theories of Democracy : A Research Inventory , and Agenda" , European Journal of Political Research ,45,5.
- www.alhurra.com 1/5/2015 .